



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر

لشركة الأولى للتمويل

المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2025/04/09

استناداً لأحكام قانون الشركات لسنة 1997 وتعديلاته وموافقة التعليمات على اعتماد الوسائل الالكترونية للإجراءات المتعلقة بالشركات الصادرة بالاستناد للمادة (6/د، هـ، و، ز) من قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته، فقد وجه رئيس مجلس إدارة شركة الأولى للتمويل المساهمة العامة المحدودة الدعوة لمساهمي الشركة لحضور الاجتماع السنوي العادي للهيئة العامة وذلك في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الأربعاء الموافق 2025/04/09، عن طريق وسائل الاتصال المرئي والإلكتروني على موقع zoom، للنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال المنشور على الموقع الإلكتروني للشركة ووفق الأصول المتبعة ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

بين سعادة رئيس مجلس الإدارة السيدة هجرة محمد الفارس حماد نظراً للوضع الصحي الخاص بها والذي لن يمكنها من رئاسة الجلسة، فقد أوكلت السيد إبراهيم عبدالله ابو خديجه - نائب رئيس مجلس الإدارة - بتولي رئاسة الجلسة، وتفضل سعادته مرحباً بمندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد/ مروان قاسم وبسماحة ممثلي هيئة الرقابة الشرعية ومدقي حسابات الشركة، والسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة أعضاء الهيئة العامة السادة الحضور.

وتم الاعلان أن هذا اجتماع الهيئة العامة العادي لشركة الأولى للتمويل رقم (19)، عدد حضور السادة المساهمين (16) مساهم من اصل (36,314) مساهم، يحملون (25,648,407) سهماً بالاصالة ولا يوجد أسهم بالوكالة، أي أن مجموع الاسهم الحاضرة بالاصالة وبالوكالة تبلغ (25,648,407) سهماً من اصل مجموع اسهم الشركة وهو رأسمال الشركة البالغ (34,200,000) سهم وهذا الحضور يمثل ما نسبته 74,99%.

كما أكد سعادة رئيس الجلسة على حضور كافة أعضاء مجلس الإدارة والبالغ عددهم (9) أعضاء، ومدقي حسابات الشركة، وممثلي هيئة الرقابة الشرعية وقد تم التثبت من ان الشركة قامت باتخاذ كافة الوسائل القانونية لعقد هذا الاجتماع بالإعلان عن هذا الاجتماع بوسائل الإعلام المختلفة حسب الأصول المتبعة ووفقاً لأحكام قانون الشركات وتم الإفصاح عنه لدى كافة الجهات المعنية، وبهذا يعتبر الاجتماع قانونياً وتعتبر قراراته ملزمة لكافة المساهمين.

وحيث ان الشركة التزمت بأحكام قانون الشركات فيما يتعلق بالإعلان عن هذا الاجتماع، وبناءً عليه ووفقاً للمادة (170) من قانون الشركات، تعتبر هذه الجلسة قانونية وتكون قراراتها ملزمة لجميع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة سواء كانوا حاضرين أم غائبين.

تلا ذلك تعيين سعادة رئيس الجلسة لكل من: السيدة بسمه فوزي الظاهر كاتبة للجلسة، والمهندس نبيل القوقا و د. هيثم الزعبي مراقبين لجمع وفوزر الاصوات اذا لزم الامر، ثم بوشر بالنظر في الأمور المدرجة على جدول الأعمال ومناقشتها واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها:

البند الأول: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة السنوي العادي السابق المنعقد بتاريخ 2024/04/28

تم تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق المنعقد بتاريخ 2024/04/28.

البند الثاني: الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، والتصويت عليه.

استهل سماحة الاستاذ الدكتور علي الصوا ممثل هيئة الرقابة الشرعية بحمد الله تبارك وتعالى والصلاة على رسول الله ثم تلا سماحته تقرير الهيئة عن السنة المالية 2024.

إلى السادة مساهمي شركة الأولى للتمويل الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فوفقاً لخطاب التكليف، وقرار الهيئة العامة بتعييننا هيئة الفتوى والرقابة الشرعية (الهيئة) لشركة الأولى للتمويل وتكليفنا بذلك، فقد قمنا بالنظر في العقود والمعاملات التي أبرمها الشركة خلال الفترة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024م، حيث راجعت الهيئة العقود والاتفاقيات والنماذج العملية التي عرضت عليها فصاغتها بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وأجابت على أسئلة الإدارة وساهمت في وضع الحلول للصعوبات العملية. وتؤكد الهيئة بأن مسئولية تطبيق الضوابط الشرعية تقع أساساً على الإدارة التنفيذية، أما مسؤوليتنا فتتخصر في إبداء رأي مستقل عن مدى التزام إدارة الشركة بذلك وتقديم تقرير لكم عن تدقيقنا على أعمال الشركة.



كما اطلعنا وراجعنا تقرير التدقيق الشرعي الداخلي، حيث تضمن ذلك فحص العقود والإجراءات المتبعة من الشركة كما قمنا بتخطيط وتنفيذ التدقيق الشرعي الداخلي من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والتأكدات والإقرارات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

- 1- أن العقود والاتفاقيات والمنتجات التي اطلعنا عليها، والتي نفذتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024م في مجملها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وتمت وفق ما اعتمدته الهيئة.
 - 2- أن توزيع الأرباح وتحصيل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي اعتمدناه وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء ووفقاً للمعايير المحاسبية والشرعية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) بعد أخذ الموافقات اللازمة من الجهات المعنية.
 - 3- قامت الهيئة بمراجعة حساب الزكاة المستحقة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2024م، حيث تبين لنا أن مقدار الزكاة الواجبة لكل سهم واحد هي (0.024543) أربعة وعشرون فلساً و543 جزاً من الفليس، وبما أن الشركة غير مخولة بإخراج الزكاة مباشرة فإن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على عاتق السادة المساهمين.
- والهيئة تقدم شكرها لتعاون الإدارة الإيجابي مع ما يصدر عن الهيئة من فتاوى وقرارات وإرشادات، وحرصها على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة الشركة وعملاتها، وتدعو إلى مزيد من الالتزام بالقرارات واللوائح الشرعية القانونية.
- نسأل الله العليّ القدير أن يوفق الشركة والقائمين عليها وبارك في نشاطها وأعمالها، وأن يحقق لنا جميعاً الرشد والسداد، كما نتضرع إلى الله تعالى أن يبارك في المملكة الأردنية الهاشمية وبلاد المسلمين ويحفظهم من كل سوء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
- وحيث تم التصويت على التقرير، فقد وافقت الهيئة العامة بالاجماع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، وتمت المصادقة عليه بالاجماع.

البند الثالث: الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات المستقل عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، والتصويت عليه.

تلا السيد نبيل محمد محمود عبيدات - ممثل شركة عبيدات والصالح لتدقيق الحسابات، تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة، حيث ذكر بأنه قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة للشركة والتي تشمل قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2024، قائمة الدخل الشامل الموحدة، قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة والتي تشمل السياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى، كما أكد أنه في رأيهم، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي الموحد لشركة الأولى للتمويل، مساهمة عامة محدودة كما في 31 كانون الأول 2024 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، ثم تلا تقريراً حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى، وأكد على أن الشركة تحتفظ بسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وتتفق من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية الموحدة المرفقة، وعليه فقد أوصى السيد ممثل شركة عبيدات والصالح لتدقيق الحسابات - مدقق الحسابات الخارجي - إلى الهيئة العامة للشركة بالمصادقة عليها.

وبعد الاستماع إلى تقرير المدقق الخارجي، فقد تم السؤال من قبل سعادة رئيس الجلسة بالمصادقة على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، وجاء الرد من قبل المساهمين والممثل بالمساهمين سعادة د. هيثم عبدالله أبو خديجة بالإضافة إلى الشركات التي تمت تفويض سعادته بالحضور عنها وتفويضه بالتصويت على أية قرارات يتم اتخاذها في الاجتماع، بالتحفظ على تقرير المحاسب القانوني المستقل عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، وقد أعزى التحفظ إلى كون البيانات المالية غير واضحة كما وتابع قائلاً بأنه تم إرسال عدد من الاسئلة والتي تطلب من مندوب مراقب عام الشركات أن يسمح لنا باضافتها في بند ما يستجد من أعمال لمناقشتها والرد عليها، حيث أنه من حقنا كمساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع أن ندرج أسئلتنا ومن حقنا كمساهمين أن نحظى بالإجابة، وهنا تدخل سعادة رئيس الجلسة قائلاً: "بس يعني وقتها يتم مناقشتها"، فكان الرد: "اذن ن سجل تحفظنا على تقرير المحاسب القانوني المستقل عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31".



محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر

لشركة الأولى للتمويل

المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2025/04/09

وهنا توجه سعادة رئيس الجلسة بحديثه الى رئيس مجلس ادارة الشركة قائلاً : "سيد رئيس المجلس لقد تم التحفظ على تقرير المحاسب القانوني المستقل الذي قمتم بالموافقة عليه وتوقيعه".

وعليه، فقد تم التحفظ على تقرير المحاسب القانوني المستقل عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، بنسبة بلغت 75.282% من الحضور.

حيث استفسر السيد مندوب مراقب عام الشركات عن القرار بوضوح كاملاً، وكان القرار كما يلي:

"تم التحفظ على تقرير المحاسب القانوني المستقل عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، بنسبة بلغت 75.282% من الحضور، بينما شكلت ما نسبته 24.718% من الحضور الموافقة على التقرير".

البند الرابع: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31، والخطة المستقبلية، والتصويت عليه.

قدم سعادة رئيس الجلسة، اقتراحاً بدمج البند الرابع مع البند الخامس معاً، ومناقشتهما ومن ثم التصويت عليهما، وبعد المناقشة:

"تم التحفظ بنسبة 100% على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31، والمبني من قرار مجلس الإدارة المنظم لغايات اقرار الميزانية السنوية للشركة عن عام 2024، على الرغم من مصادقة وموافقة رئيس مجلس ادارة الشركة على اقرار الميزانية ومصادقتها".

البند الخامس: مناقشة البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 والمصادقة عليها.

"تم التحفظ بنسبة 100% على البيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31".

البند السادس: انتخاب مدققي الحسابات للسنة المالية المقبلة، وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدتها

اقترح المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه بانتخاب السادة مدققي حسابات للشركة السادة طلال أبو غزاله وشركاه، واقترح سعادة رئيس الجلسة باعادة انتخاب السادة مكتب عبيدات والصالح، لكون هناك علاقة بين مكتب طلال ابو غزاله وشركات المجموعة، وعليه :

"قرر ما نسبته 75.282% من الحضور الموافقة على انتخاب مدققي حسابات للشركة السادة طلال أبو غزاله وشركاه مكتب رقم 28 – السيد محمد خليل أحمد الأثرق – اجازة رقم 1000 للسنة المالية المقبلة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، كما تحفظ ما نسبته 24.718% من الحضور على تعيين مكتب السادة طلال أبو غزاله وشركاه كمصدق خارجي".

البند السابع: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024 ضمن الحدود التي نص عليها القانون.

قرر ما نسبته 75.282% من الحضور الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة الحالي عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31 ضمن الحدود التي نص عليها القانون، بالمقابل تحفظ ما نسبته 24.718% من الحضور على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة الحالي.

البند الثامن: المصادقة على استقالة فضيلة الاستاذ الدكتور علي محي الدين القره داغي من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتعيين فضيلة

الاستاذ الدكتور موسى القضاة كعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقدم د. احمد أبو خديجه بسؤال حول أسباب تقديم استقالة أ.د. علي القره داغي رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية؟
أجاب سعادة رئيس الجلسة: انه نظراً لانشغال سماعته بأمور ومسائل كثيرة كونه رئيس هيئة علماء المسلمين"

وعليه، وافقت الهيئة العامة للشركة بإجماع الحضور على قبول استقالة فضيلة أ.د. علي محي الدين القره داغي من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتعيين فضيلة أ.د. موسى القضاة كعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية".



البند التاسع: أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع العادي للهيئة العامة، على أن يقتصر إدراج هذا الاقتراح بموافقة عدد من المساهمين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم الممثلة في الاجتماع.

تقدم سعادة رئيس الجلسة الى السادة الحضور بالسؤال فيما اذا كانت هناك أي استفسارات أو ادراج أية أمور أخرى يقترح السادة الحضور الذين يمثلون ما لا يقل عن 10% من الأسهم ادراجها على جدول الاعمال مما يدخل في نطاق أعمال الاجتماع.

وعليه، فقد أوضح المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه بأن هناك احد عشر سؤال تم تقديمهم للمعنيين ونتمنى ان يتم تقديم أجوبة على هذه الاسئلة، حيث أننا سترفق صورة عنهم الى مراقبة الشركات"

وهنا ردًا على الاستفسار، فقد وضع سعادة رئيس الجلسة بأنه لم يرد على موقع الشركة أية اسئلة أو استفسارات على الايميل الالكتروني الخاص بالشركة، ومن حقل وحق المساهمين ان توجه اسئلتك الى مراقبة الشركات".

وهنا توجه السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات بسؤاله الى سعادة رئيس الجلسة: "هل ورد أية اسئلة على الايميل الخاص بالشركة؟" وتمت الاجابة من قبل المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه - موجه السؤال نفسه- أنه لم يرسل اسئلته الى ايميل الشركة الخاص بها، كما وأجاب سعادة رئيس الجلسة أيضًا بأنه لم يرد على ايميل الشركة اية استفسارات أو اسئلة".

تقدم المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه، بطرح استفسارات حول ميزانية الأولى للتمويل كما في 2024/12/31:

س1: بلغت نسبة السيولة للشركة (1.94%) من اجمالي الموجودات البالغة تقريبا 51 مليون ونصف، يوجد انخفاض في سيولة الشركة ماهو سببه؟

س2: يشكل مخصص الخسائر الائتمانية 50% من اجمالي ذمم التمويل والبالغة 41,658,982 دينار والظاهرة في ايضاح رقم 7 صفحة 19.

وهنا وجه سعادة رئيس الجلسة الاسئلة المقدمة الى سعادة رئيس مجلس الادارة للاجابة على الاسئلة كحق من حقوق المساهمين أن يتم الرد على اسئلتهم.

وقال المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه بأنه نظراً للظروف الصحية التي يمر بها السيد رئيس مجلس الادارة فقد أوكلت سعادتها السيد نائب رئيس مجلس الادارة برئاسة الاجتماع وانتم تعتبرون الادارة التنفيذية للشركة واننا نتمنى عليكم أن تقوموا بالاجابة على الاسئلة اذا تكرمت.

قدم سعادة رئيس الجلسة اعتذاره للسيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات على انقطاع الاتصال بالجلسة بسبب انتهاء الوقت المخصص لها حسب اجراءات وسياسة برنامج الاتصال المرئي.

وحيث أن جميع الاعضاء تواجدوا واكتمل النصاب فقد تم استكمال جلسة الاجتماع وبودعت الجلسة.

قال المساهم السيد محمد احمد سالم حياصات اردني الجنسية ويمتلك 15,772 سهم، مخاطبًا مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: "بأنه يتم حجب صوتي ولا يسمح لي بالتحدث في الجلسة"، واجابه على الفور سعادة رئيس الجلسة: "ها انت تحكي" فقال المساهم: "عقوا ليس الان بل الجلسة الماضية" واكمل قائلاً: "بأنه تم ارسال اسئلة على البريد الالكتروني وارسل نسخة عنها الى عطوفة السيد وائل العرموطي، وقال: "كيف تنكرون انه لم يصلكم اسئلة من قبلي بأي حق هذا التصرف؟ ولم يتم الرد عليها؟"

وهنا سأل سعادة رئيس الجلسة متى ارسلت هذه الاسئلة؟ فرد المساهم حياصات "ليلاً بالامس".

فقال سعادة رئيس الجلسة: "يجب عليك ارسالها حسب تعليمات قانون دائرة مراقبة الشركات قبل يوم على الاقل من الاجتماع".

واسترسل السيد المساهم حياصات وقال: "انكم منعوني عن الحضور قبل سنتين أيضاً، لم نسمحوا لي بالدخول الى الجلسة".

واستفسر باستغراب سعادة رئيس الجلسة من كلام المساهم حياصات وقال له بإمكانكم التواصل مع دائرة الجرائم الالكترونية أو اي خبير واتخاذ ما ترونه مناسباً حيال ذلك حيث أننا لا نمنع اي من المساهمين من ممارسة حقه في الدخول الى الاجتماع وحضوره و/أو التصويت على القرارات و/أو اضافة



اية امور على جدول الاجتماع فيما اذا كان متوافق واحكام تعليمات قانون دائرة مراقبة الشركات، وأن هذه تكنولوجيا لا علاقة لنا بها وانني أنا اعتبر مدعو - (guest) - مثلك تمامًا لا يوجد معي صلاحية بعزلك أو حجبك عن الدخول للاجتماع أو التصويت.

وهنا قدم سعادة د. هيثم الزعي -عضو مجلس الادارة - مداخله بسيطة "بأنه بعض الاجتماعات يحاول الدخول الى الاجتماع وتواجهه مشكلة بسيطة في الدخول للاجتماع قد تكون لأي سبب مشكلة الكترونية، ضعف شبكة الانترنت، عملية الدخول الى الجلسة قد يعترضه بعض المشاكل الخارجة عن ارادتنا والمتعلقة بالشبكات، ويمكن أن يكون الشخص قد وضع كاتم للصوت وبذلك لن يتمكن من التحدث مع الآخرين فقط لاغير وانني لا اعتقد أن هناك من يتعمد أن يحجب الدخول الى الاجتماع ومثل هذه الاعمال".

وتدخل سعادة مندوب مراقب عام الشركات وسأل سعادة رئيس الجلسة: "هل تم الاجابة عن جميع الاسئلة التي تم الاستفسار عنها؟"

اجاب سعادة رئيس الجلسة: "بأن الاسئلة تم الاجابة عنها ابان اجتماع مجلس الادارة السابق، كما وأنه لم يردنا اية اسئلة على الايميل الا انه فيما لو ارادوا ان يتم الاجابة على اسئلتهم مرة أخرى في هذه الجلسة فان سعادة رئيس مجلس الادارة موجود وحاضر معنا في الجلسة ونوجه الاسئلة الى سعادته ليتفضل مشكورًا بالاجابة على هذه الاسئلة".

سأل سعادة رئيس الجلسة السادة الحضور هل هناك استفسارات أو اسئلة ترغبون بمناقشتها؟

فأجاب المساهم حيافات: انه لديه اسئلة الا انه نظرًا لأنه مساهمته لا تؤهله لطرح الاسئلة كونها اقل من 10% فلا يتم السماح بطرح الاسئلة"

اجابه سعادة رئيس الجلسة قائلاً: "لماذا لا نسمح تفضل بالاسئلة"

أدلى السيد المساهم حيافات بالسؤال الاول: "لماذا لا يقرر مجلسكم الكريم ان يقوم وبالإستعانة بالأرباح المدورة بتوزيع ارباح بنسبة 3%؟"

أجاب سعادة رئيس الجلسة: وضع الشركة بسبب سحب وكالات الاستثمار التي كانت بحوزة الشركة، حال دون تمكننا من توزيع ارباح على المساهمين، كون السيولة النقدية المتوفرة لدينا نقوم بعملية اعادة التمويل من خلالها.

السؤال الثاني: "الأجور والأتعاب والرواتب والمكافآت التي يتقاضاها نائب رئيس مجلس الادارة تفوق قيمة الأرباح والعوائد على الاسهم والتي توزع على المساهمين وتنفق ارباح الشركة ايضًا.

أجاب سعادة رئيس الجلسة: بأن مجموع المستحقات الشهرية التي اتقاضاها ابدًا لا تفوق قيمة ارباح الشركة.

السؤال الثالث: "يوجد تناقض بالارقام الواردة في التقرير، حيث ورد في البند 13 صفحة 34 من التقرير السنوي بأن الشركة حققت ربحًا لعام 2024 مقداره 718,135 دينار، في حين وفي نفس الصفحة في الفقرة (ب) من البند 14 تم ذكر أن الربح قبل الضريبة هو 685,697 دينار، أرجو توضيح ذلك.

أجاب سعادة رئيس الجلسة: أن ربح السنة قبل الضريبة 685,697 دينار وأن الوفر الضريبي يبلغ 32,438 دينار وقد تم اضافة الوفر الضريبي الى الربح قبل الضريبة مما أدى الى ارتفاع ربح السنة ليصل الى 718,135 دينار.

السؤال الرابع: "ورد في التقرير السنوي للعام 2024 تحديدًا في كلمة رئيس مجلس الادارة، "إلا أن شركتنا استطاعت، بفضل الله أولاً، ثم بفضل استراتيجياتها المدروسة وكفاءة فريق العمل، أن تحافظ على استقرارها وتحقق نموًا ملحوظًا في مختلف قطاعاتها"، ولكن اذا نظرنا الى النسب المالية الموجودة في صفحه 35 من التقرير السنوي يشير الى ان نسبة عائد السهم والعائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين للعام 2024، هو أسوء مما كان عليه في عام 2023 و 2022، لا بل إن نسب عام 2024 تساوي تقريبًا نصف نسب عام 2022، فإذا استمر الوضع على ذلك فإلى اين سنصل؟ أرجو من رئيس مجلس الادارة أن يوضح كيف تم تحقيق نموًا ملحوظًا؟

اجاب سعادة رئيس الجلسة: أرباحنا في عام 2024 هي الاعلى حقيقة عائد الاسهم اعلى، القيمة الدفترية للسهم للعام 2024 ارتفعت عن عام 2023، معدل دوران التمويل لدينا من 4 الى 5 سنوات ومازال اثر جائحة كورونا يؤثر على القطاع كاملاً على جميع الشركات ونحن الان بصدد نهايات هذا التأثير ان شاءالله تعالى، وضع الشركة من الناحية التشغيلية فهو يعد أفضل تشغيليًا بيد أن عائد الاستثمارات هو الذي انخفض.

توقيع

توقيع



السؤال الخامس: "ما هي قيمة القروض الراكدة لأكثر من سنة؟ لأكثر من سنتين؟ لأكثر من ثلاث سنوات؟ نريد الجواب من المدقق المالي.

اجاب السيد رئيس اللجنة: بأن الاجابة على هذا السؤال بحاجة الى وقت ليتم الاجابة بصورة دقيقة اكثر ولو انكم قمتم بارسالها في وقت مبكر لتسنى لنا الاجابة بالطريقة المثلى.

ثم طلب سعادة رئيس الجلسة الانتقال على السؤال التالي، فرد المساهم حياصات: بأنه انتهت الاسئلة لديه وتنمى أن يتم الرد على الاسئلة واعادة ارسالها له عبر البريد الالكتروني، فرحب سعادة الرئيس بذلك ووافقه الرأي.

سأل السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات عن ما يلي: "عندما انقطع الاتصال في الجلسة السابقة وتم اعادة الاتصال مرة اخرى هل بقي نصاب الجلسة كما هو أو قل أو زاد عدد السادة المساهمين؟".

فرد سعادة رئيس الجلسة: بأنه زاد مساهم واحد ولكن في هذه الحالة وان زاد عدد المساهمين فتبقى نسبة الحضور كما هي بأول الجلسة، وأهلاً بالحضور الجديد".

وجه المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه حديثه الى عطوفة مراقب عام الشركات: "بأن هناك ثلاثة عشر سؤال نود الاجابة عليهم من الادارة التنفيذية ونود تثبيتها لدى مراقب عام الشركات."

فأجاب سعادة رئيس الجلسة: "عفوًا بإمكانك سؤالهم الآن بالجلسة والسيدة رئيس مجلس الادارة ستجاوبكم عليها كاملة"

فرد المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: "بأن رئيس المجلس فوضتكم برئاسة الجلسة."

قال المساهم د. احمد ابو خديجه: "اذن ليجابو المدير العام عن هذه الاسئلة."

فاجاب سعادة رئيس الجلسة بأن المدير العام غير حاضر معنا في الاجتماع حاليًا وهو غير معني بالحضور.

رد المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه قائلاً: "بأن المدير العام مكلف بالحضور للاجابة على اي من الاستفسارات المقدمة من المساهمين فهو يعد المدير التنفيذي."

طالب سعادة رئيس الجلسة باعادة الاجتماع بعد 10 أيام، وأيده بذلك مجموعة من السادة الحضور.

كما قال المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: "بأنه هناك قائمة مكونة من ثلاثة عشر سؤال ونحن بحاجة الى الرد عليها من قبل المدير العام المدير التنفيذي، وانني أمتلك ما نسبته 49% تقريبًا من أسهم الشركة اذا اردتم أن يصار الى الاجابة على الاسئلة الآن من قبل المدير العام واذا اردتم أن يعاد الاجتماع ويتم ايضا الرد على الاسئلة، نريد أجوبة لاسئلتنا."

رد سعادة رئيس الجلسة: "على السيدة رئيس مجلس الادارة الاجابة على الاسئلة."

وهنا أصر المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: بأن يتم الرد من قبل المدير العام على كامل استفساراته وأنه يمتلك ما يقارب 49%، انه اذا لم يكن المدير العام مؤهلاً للرد على الاستفسارات فيجب أن يتم عرض أوراقه على مجلس الادارة لمناقشة السيرة الذاتية الخاصة به ومعرفة مؤهلاته وخبراته وشهاداته.

قال سعادة رئيس الجلسة: "عفوًا سيد هيثم الموضوع لا يعنيك هذا اختصاص مجلس الادارة."

قال المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: "انني اخاطب مندوب عطوفة مراقب عام الشركات اذا تكرمت أخ ابراهيم."

وجه سعادة رئيس الجلسة خطابه الى مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قائلاً: "بما انه السيدة رئيس مجلس الادارة رافضة للحضور وللاجابة على الاستفسارات الموجهة الى الشركة، فان الاجتماع من الاساس هو لاغي."

قال المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: "بأن رئيس مجلس الادارة حاضر للاجتماع الا انه صحياً غير قادر على رئاسة الجلسة، وأنه تم تفويض نائب رئيس مجلس الادارة لتولي مهام رئاسة جلسة الاجتماع."



الأولى للتمويل
FIRST FINANCE

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر
لشركة الأولى للتمويل

المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2025/04/09

وجه المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه سؤاله الى مندوب عطوفة مراقب عام الشركات قائلاً: "باعتبار أنني املك ما نسبته 75.282% من الحضور فان رئيس مجلس الادارة اعطى توكيل وتفويض لنائب رئيس مجلس الادارة برئاسة الجلسة ومن حقنا الاجابة على استفساراتنا من قبل سعادة رئيس الجلسة والمدير العام".

تدخل مندوب عطوفة مراقب عام الشركات موجهاً اسئلته الى سعادة رئيس الجلسة السيد نائب رئيس مجلس الادارة: "ان السيدة رئيس مجلس الادارة كلفتك بادارة الاجتماع وترؤسه؟ فهل انت من سيقوم بالاجابة على الاسئلة أم المدير العام أم رئيس مجلس الادارة من الذي سيجاب؟"

وهنا قد دار نقاش حول التوكيل وقال سعادة رئيس الجلسة: بناء على ماذا يتم توكيلي بادارة الجلسة والسيدة رئيس المجلس حاضرة فمن الافضل أن ترأس هي الجلسة.

رد السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: "بأنه في بداية الاجتماع تم توكيلك وتفويضك من قبل رئيس المجلس لاسباب صحية، وقد وافقت على ذلك من البداية، والاسئلة الموجه من قبل المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه بحاجة الى اجابة فهل هناك أحد قادر على الاجابة ام ماذا؟"

رد سعادة رئيس الجلسة: "ان رئيس مجلس الادارة ممكن تجاوبه"، قال السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: "أو لست أنت رئيس الجلسة سيد ابراهيم"، فرد السيد ابراهيم ابو خديجه قائلاً: "رئيس الجلسة هي رئيس مجلس الادارة وكلتي وانا ارفض التوكيل".

وهنا طالب المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: "ممكن نلغي الاجتماع ويوم الاحد يقدم رئيس مجلس الادارة استقالته من منصبه وأنا أقوم بديلاً عن رئيس مجلس الادارة بعد اذن عطوفتك بالقانون".

دار حوار طويل ومطالبة من قبل سعادة رئيس الجلسة بتسليم الشركة الاولى للتمويل والشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار وشركة مستشفى ابن الهيثم الى دائرة مراقبة الشركات.

وقال المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: "انه لست أنت من يقرر، هذا قانون طالما ان نسبة الحضور تفوق 51% وتحقق ارباحاً، فلا يجوز أن يستلمها لأي شخص، تأكد من مستشارينك -النص كم- والتزم بتعريفات القانون"، وقد نصح المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه بأن يتم الرجوع الى القانون لمعرفة ذلك والتأكد منه.

رد سعادة رئيس الجلسة: " طالما انه يوجد اختلاسات ومخالفات للقانون فيحق لمراقبة الشركات ذلك".

وحيث دار نقاش طويل حول هذه النقطة، فقد اختصر المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه قائلاً: "أننا سنتأكد من هذه المعلومة تطبيقي وليس نظري".

وهنا ذكر سعادة رئيس الجلسة لمندوب عطوفة مراقب عام الشركات بأن الاجتماع لاغي لعدم ترؤس رئيس مجلس الادارة جلسة الاجتماع.

اقترح المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه أن يتم اضافة بند على ما يستجد من أعمال : امكانية توزيع ارباح على المساهمين بنسبة 12% من الارباح المدورة، وسيتم الحصول على الموافقة على ذلك في الاجتماع القادم ان شاءالله تعالى.

استفسر السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات حول بنود جدول اعمال الاجتماع وقال: " انه تم التصويت على ثمانية بنود والبند الاخير وكان هناك استفسارات، وهنا تدخل سعادة رئيس الجلسة قائلاً: " طالما رئيس مجلس الادارة غير موجودة ورافضة انها تجاوب، فالاجتماع كله لاغي وباطل"، وعلى الفور تم التعليق من قبل المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه قائلاً: " لا ليس باطل لقد حققنا النصاب، وعطوفة مراقب الشركات مطلع على ذلك".

ادرج المساهم سعادة د. هيثم ابو خديجه: بند توزيع ارباح على المساهمين بنسبة 1% من رأسمال الشركة على المساهمين عن العام 2024 من ميزانية عام 2024.

وقد أكد السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات على ادراج بند توزيع ارباح على المساهمين بنسبة 1% من رأسمال الشركة على المساهمين عن العام 2024 من ميزانية عام 2024، وأكد المساهمين نعم انها من السنة الحالية 2024، ومن ثم طلب التصويت على هذا القرار.

أوقف سعادة رئيس الجلسة التصويت قائلاً: " أن الاجتماع لاغي لعدم ترؤس رئيس مجلس الادارة الاجتماع وانه غير موافق على التفويض"

صفحة (8/7)

الأولى للتمويل
FIRST FINANCE



فرع العقبة
Aqaba Branch

فرع الوحدات
Al Wehdat Branch

فرع الزرقاء
Zarqa Branch

فرع اربد
Irbid Branch

الفرع الرئيسي
Main Branch

الرقم الموحد: 06 / 5506740

الرقم الموحد: 06 / 5506740

الرقم الموحد: 06 / 5506740

الرقم الموحد: 06 / 5506740

الرقم الموحد: 06 / 5506740

رأس المال المدفوع: ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني

www.ffc.jo | info@ffc.jo



وهنا وجه السيد عبدالله أبو خديجه - عضو مجلس الإدارة - الى السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: "بأن الدعوة بالاصل لم توقع من رئيس مجلس الإدارة."

قال سعادة رئيس الجلسة: " أن الدعوة موقعة من رئيس مجلس الإدارة واستفسر هل تطعن بتوقيع رئيس مجلس الإدارة وتشكك في ذلك؟"

قال السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: " لدي دعوة الاجتماع وموقعة من رئيس مجلس الإدارة"

قال سعادة رئيس الجلسة: " أحد الاعضاء يقول ان الدعوة غير موقعة من رئيس المجلس فلنتأكد من ذلك"

قال المساهم سعادة د. هيثم أبو خديجه موجهاً خطابه الى السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات: " أن الدعوة موقعة من سعادة رئيس المجلس، وأن ما نسبته 75.282% من الحضور موافقين على توزيع ارباح بنسبة 1% من رأسمال الشركة على المساهمين عن العام 2024 من ميزانية عام 2024، وأن قانونية الاجتماع يقررها دائرة مراقبة الشركات، ونريد تثبيت الموافقة على توزيع ارباح بنسبة 1% على ما بند يستجد من اعمال".

وهنا تدخل المساهم حياصات قائلاً: " خليه 2% أو 3%", فرد سعادة د. هيثم أبو خديجه: " معي صلاحية بتوزيع نسبة تصل الى 12%، الا انه اجتمعنا 50% من المساهمين وأقررنا نسبة 1% حتى لا نهم بتدمير الشركة وتخريبها ونكون بمثابة علاقة تعلق عليها الاخطاء الادارية".

طلب السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات من السادة الحضور التصويت على قرار توزيع أرباح على المساهمين بنسبة 1% من رأسمال الشركة على المساهمين عن العام 2024 من ميزانية عام 2024.

وعليه، قرر ما نسبته 75.282% من الحضور الموافقة على توزيع ارباح بنسبة 1% من رأسمال الشركة على المساهمين عن العام 2024 من ميزانية عام 2024، كما تحفظ ما نسبته 24.718% من الحضور على ذلك اذا تبين ان الاجتماع قانوني أو لا.

وقال السيد مندوب عطوفة مراقب عام الشركات للسادة الحضور اجمع، ان كل هذه القرارات والتصويت عليها وادارة الاجتماع خاضع للدراسة من قبل الدائرة القانونية لدى دائرة مراقبة الشركات

وأكد السادة الحضور جميعهم أننا كلنا تحت القانون.

وعليه، قدم المساهم سعادة د. هيثم أبو خديجه شكره لعطوفة مراقب عام الشركات ومندوبه السيد مروان قاسم وللسادة الحضور.

وعليه نحن رئيس الجلسة وكاتب الجلسة نصادق على صحة الوقائع الواردة في هذا المحضر وعلى انعقاد الاجتماع بشكل قانوني.

السيد مروان قاسم

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات

السيد ابراهيم عبدالله أبو خديجه

رئيس الجلسة

السيدة بسمه فوزي ظاهر

كاتب الجلسة

الأولى للتمويل
FIRST FINANCE



دائرة مراقبة الشركات
دفعت رسوم حضور اجتماع

الاجتماع العامة عادي

بتاريخ 16-04-2025

بموجب وصل إلكتروني 2678206